

جمعية أصدقاء البيئة الفلسطينية

رفح - فلسطين

البيانات المالية

وتقرير المدقق المستقل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

وايز للخدمات المهنية

محاسبون قانونيون

## جمعية أصدقاء البيئة الفلسطينية

### رفح - فلسطين

<u>بيان</u>	<u>صفحة</u>	<u>المحتويات</u>
-	1	تقرير المدقق المستقل
(أ)	4	بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2018
(ب)	5	بيان الأنشطة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
(ج)	6	بيان التغيرات في صافي الموجودات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
(د)	7	بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
-	16-8	إيضاحات حول البيانات المالية

---

## تقرير المدقق المستقل

السادة/ أعضاء الجمعية العمومية المحترمين

جمعية أصدقاء البيئة الفلسطينية

رفح - فلسطين

تقرير حول تدقيق القوائم المالية

### الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لجمعية أصدقاء البيئة الفلسطينية المبينة في الصفحات من رقم 4 إلى رقم 16 ، والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2018 وبيان الأنشطة وبيان التغيرات في صافي الموجودات وبيان التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 والإيضاحات حول القوائم المالية ، بما في ذلك ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا ، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي لجمعية أصدقاء البيئة الفلسطينية كما في 31 ديسمبر 2018 ، وأدائها المالي والتغيرات في صافي الموجودات وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ومتطلبات قانون الجمعيات الخيرية والهيئات المحلية رقم (1) لسنة 2000.

### أساس الرأي

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بمقتضى تلك المعايير مشروحة بصورة أشمل ضمن فقرة مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية من هذا التقرير .

نحن مستقلون عن جمعية أصدقاء البيئة الفلسطينية وفقاً لمدونة قواعد السلوك المهني لمدققي الحسابات المسجلين في مجلس المهنة، وهو ما يتفق مع مدونة السلوك الأخلاقي للمحاسبين المزاولين المسجلين في جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية، جنباً إلى جنب مع المتطلبات الأخلاقية المتصلة بتدقيقنا للقوائم المالية في فلسطين، وقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه المتطلبات . نعتقد أن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لإبداء رأينا .

### مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ومتطلبات قانون الجمعيات الخيرية والهيئات المحلية رقم (1) لسنة 2000 وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة ضرورية لتمكينا من إعداد القوائم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناشئة من احتيال أو عن خطأ.

في إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الجمعية على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والإفصاح حيثما كان ذلك مناسباً، عن المسائل ذات الصلة بقدرة الجمعية على الاستمرار وعن استخدام أساس مبدأ الاستمرارية في المحاسبة ما لم تكن الإدارة تقصد تصفية الجمعية أو وقف العمليات أو ليس لديها أية بدائل حقيقة إلا القيام بذلك. إن الإدارة مسؤولة عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية.

## أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي بحسب حكمنا المهني كانت الأكثر أهمية بالنسبة لتدقيقنا للقوائم المالية للسنة الحالية. لقد تمت معالجة هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل وفي تكوين رأينا حول تلك القوائم المالية، وإننا لا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

## معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير لجنة التدقيق بالدائرة المختصة بوزارة الداخلية وأية معلومات أخرى مطلوبة بموجب قانون الجمعيات والقوانين ذات الصلة الأخرى، والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات والتي من المتوقع أن تصبح متاحة لنا بعد ذلك التاريخ.

لا تتضمن المعلومات الأخرى القوائم المالية وتقريرنا حولها، كما أن رأينا حول القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، حيث أننا لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد أو الاستنتاج بهذا الشأن.

فيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا أن نقوم بقراءة المعلومات الأخرى، ومن خلال ذلك نقوم بتقدير فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متناسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بالتدقيق، أو إذا احتوت على أخطاء جوهرية. إستناداً للعمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها من قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، وإذا توصلنا إلى أنه يوجد أخطاء جوهرية في المعلومات الأخرى، فإننا مطالبون بالإبلاغ عن تلك الحقيقة وليس لدينا أي ملاحظات حولها.

## مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقول فيما إذا كانت القوائم المالية مأخوذة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقريرنا حولها الذي يتضمن رأينا الفني. إن التأكيد المعقول هو إعطاء درجة عالية من الثقة، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يؤدي دائماً للكشف عن الخطأ الجوهري عندما يحصل. يمكن للأخطاء أن تظهر بسبب احتيال أو بسبب خطأ مرتكب، وتعتبر جوهرية إذا كانت بشكل فردي أو بالمجمل يمكن أن يتوقع منها أن تؤثر في القرارات الاقتصادية للمستخدمين لهذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق فنحن نمارس الحكم المهني ونستخدم الشك المهني من خلال التدقيق، بالإضافة إلى أننا نقوم أيضاً:

بتحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناشئة عن احتيال أو عن خطأ، ونصمم وننفذ إجراءات تدقيق للرد على تلك المخاطر، ونحصل على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن الخطر من عدم الكشف عن الأخطاء الجوهرية الناشئة عن الاحتيال أكبر من الخطر الناجم عن عدم الكشف عن الخطأ المرتكب، كون الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ، أو تزوير، أو حذف مقصود للمعلومات، أو حالات غش أو تحريف، أو تجاوزات لأحكام وقواعد الرقابة الداخلية.

بالحصول على فهم لعمل الرقابة الداخلية بشكل يتصل بأعمال التدقيق وذلك بهدف تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ليس بهدف إبداء الرأي فيما يتعلق بفعالية الرقابة الداخلية لدى الجمعية.

بتقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة والإيضاحات المتعلقة بها.

